

الحكومة اليمنية تحاول تفكيك مافيا الوقود

محاولات مستميتة لإنهاء احتكار استيراد المشتقات النفطية



استرجاع ثروة الشعب المنهوبة

حاجته من الوقود بمتوسط يصل إلى نحو 300 ألف طن شهريا. وقال استاذ الاقتصاد في جامعة عدن يوسف سعيد لوكالة شينخوا إن "القرارين لا يهددان مصالح الحوثيين فحسب، بل أيضا مافيا استيراد المشتقات في مناطق الحكومة".

وأضاف أن "جمع الذين لهم مصلحة مباشرة في استمرار فوضى الاستيراد، سيجربون إجراءات الحكومة لتنظيم استيراد النفط".

وأكد الأكاديمي اليمني أن تطبيق الإجراءات الحكومية سيعمل على ضبط وتنظيم تجارة المشتقات النفطية في عموم اليمن وسيضع نهاية لفوضى استيراد المشتقات، كما سيرصد خزينة الدولة بوارد ضريبية كبيرة.

ويشهد اليمن نزاعا دمويا منذ عام 2014 في أعقاب اجتياح الحوثيين للعاصمة ومعظم محافظات الشمال ما تسبب في تعميق أزمات الاقتصاد اليمني.

وتنظم تجارة المشتقات النفطية وإنهاء فوضى استيراد الوقود. وأكدت أن تطبيقها سيرصد خزينة الدولة بمليارات الدولارات من الرسوم الجمركية وسيحد من التهريب سيرفع من جودة ومواصفات الوقود المستورد.

ونجحت الحكومة في تطبيق القرارين على واردات الوقود إلى الموانئ الخاضعة لسلطتها منذ مطلع العام الجاري، في وقت توصلت فيه جماعة الحوثي، التي تسيطر على ميناء الحديدة المطل على البحر الأحمر، إلى تهريب الوقود.

ويجنى الحوثيون ملايين الدولارات من تحصيل الرسوم الجمركية عن واردات الوقود، وتؤثر نشاطاتهم على الإجراءات الحكومية الهادفة لتنظيم سوق المشتقات.

وتؤكد الحكومة الشرعية أنها حققت نتائج إيجابية في تطبيق القرارين، خلال الربع الأول من العام الجاري، تمثلت في تعزيز قيمة واستقرار سعر العملة المحلية عند حدود معقولة، وحصول السوق على

وكانت الحكومة الشرعية قد اتخذت خطوات قبل توجيهها لكسر احتكار استيراد المشتقات النفطية، تمثلت في إصدار قرارين يهدف الحد من التجارة غير القانونية للمشتقات النفطية.

3 شركات تابعة لرجل الأعمال صالح العيسى تباع المشتقات النفطية بما يفوق سعرها الأصلي

وتضمن القراران تحصيل الرسوم عن واردات الوقود واستخدامها لدفع رواتب موظفي الدولة بمن فيهم الموظفون في العاصمة صنعاء وعدد من المحافظات الخاضعة لسيطرة الحوثيين. واعتبرت اللجنة الاقتصادية الحكومية في وقت سابق أن هدف القرارين هو ضبط

البواخر متذرة بمديونية مزعومة قدرها 104 ملايين دولار وتشترط على الحكومة دفعها أو ستتوقف محطات توليد الكهرباء.

ويرى الخبير الاقتصادي اليمني فاروق الكمالي أن الخطوات، التي اتخذها رئيس الحكومة لإنهاء احتكار المشتقات النفطية "جريئة" في مواجهة مافيا احتكار استيراد المشتقات النفطية. ونقلت شينخوا عن الكمالي قوله إن "قرار إنهاء احتكار المشتقات النفطية خطوة جريئة لمحاربة الفساد".

وأضاف أن "السياسات الحكومية يمكن أن تؤسس لبدائل تعزز قيم الحرية والتنافسية، بما يخدم المستهلك ويخلق توازنا في السوق".

وأكد أن الاحتكار خلق مافيا جشعة تجني أرباحا فاحشة على حساب الاقتصاد والناس وهذا ما يفسر الحرب الإعلامية ضد رئيس الحكومة على خلفية الإصلاحات التي يقوم بها.

كشفت الحكومة اليمنية المعترف بها دوليا عن خطة لمواجهة "مافيا النفط" ضمن مساعيها المستميتة الهادفة لإيقاف نزيف الخسائر وإعادة عجلة الاقتصاد المشلول للدوران مرة أخرى في البلاد، التي تشهد نزاعا دمويا منذ قرابة خمس سنوات.

رغم العقبات، تجد دعما من الرئيس عبدربه منصور هادي، وأنها سترسم مساراً قويا للاقتصاد. وقال عبدالمك إن "أي حكومة مقبلة ستجد أرضية صلبة بعد الإصلاحات التي أنجزتها حكومته".

وأوضح أن الوضع الاقتصادي والمالي صعب جدا بعد خمس سنوات من انقلاب الحوثيين على السلطة الشرعية. واستدرك قائلا "لكننا عازمون على المضي قدما في هذه الخطوات لإنقاذ الاقتصاد من الانهيار، ولإستعادة الموارد العامة المهترئة".

وأشاد مجلس اللجان النقابية لشركة النفط اليمنية بعقد خطوات رئيس الحكومة لإنهاء احتكار استيراد المشتقات النفطية.

وأكد استعداد الشركة للقيام بدورها في تسويق وبيع المشتقات النفطية وفق الأسس والأنظمة المتعارف عليها، والذي يضمن تقديم الخدمات للمواطنين وتعزيز مكانة الدولة.

وبحسب تقارير إعلامية احتكر ثلاث شركات يمنية هي أ.ز.و.اي وآي.أس.آي وعرب غلف وتتبع جميعها رجل الأعمال اليمني صالح العيسى، استيراد المشتقات النفطية في اليمن.

وتشير المعلومات إلى أن الشركات الثلاث تستورد الطن الواحد من الديزل وتبيعه في ميناء عدن بقيمة 810 دولارات، في حين لا يتجاوز السعر الحقيقي نحو 550 دولارا.

واتهمت مديرة شركة النفط اليمنية في عدن انتصار العراشة، في تصريحات سابقة للعيسى بالعمل على إبراز الحكومة في كل شحنة يستوردها، وذلك من خلال رفض ضخ الوقود المخصص لتشغيل محطات توليد الكهرباء تاركا مدينة عدن تفرق في الظلام بهدف إخراج الحكومة والحصول على مبالغ مالية مخالفة لشروط الاتفاق.

ونسبت شينخوا إلى مصدر حكومي، لم تذكر هويته، القول إن "الشركات الثلاث التي احتكرت استيراد المشتقات النفطية تتهرب من دفع الرسوم الجمركية". وأضاف أن تلك الشركات "ترفض منذ مطلع ديسمبر الجاري تفرغ الوقود من

عدن - بثت الحكومة اليمنية الشرعية بعض التفاؤل بإمكانية تخفيف الأزمات الاقتصادية عبر إعلان الحرب على محتكري تجارة النفط، في ظل تحديات كبيرة يختزلها تقاسم الفقر والبطالة نتيجة استمرار النزاع مع الحوثيين. وعادت الحكومة برئاسة معين عبدالمك، الشهر الماضي من الرياض إلى عدن العاصمة المؤقتة لليمن بموجب اتفاق وقعه في الخامس من نوفمبر مع المجلس الانتقالي الجنوبي المطالب بالانفصال.

وترأس عبدالمك الخميس الماضي اجتماعا حكوميا في عدن ضم وزراء المالية والنفط والكهرباء ومصافي وشركة النفط بالمدينة الجنوبية لمناقشة شروط المناقصات الخاصة بتوفير المشتقات النفطية للمحطات، وتشغيل محطات الكهرباء ووضع شروط معيارية شفافة للفترة القادمة.



وذكرت وكالة أنباء سبأ التي تديرها الحكومة، أن الاجتماع أكد حينها "على أهمية تاهيل أكبر عدد من الشركات المحلية وإتاحة الفرصة أمام الشركات الدولية للمشاركة في مناقصات استيراد المشتقات النفطية".

وأشار الاجتماع إلى أنها سوف تتخذ إجراءات لفتح باب التنافس بشكل شفاف وتوفير الوقود لمحطات توليد الكهرباء بأفضل الأسعار، لتخفيف حدة الانقطاع الكهربائي.

وناقش الاجتماع العديد من الحلول لتفعيل دور مصافي عدن والاستفادة من إمكانياتها الكبيرة، بما يسهم في توفير احتياجات السوق المحلية من المشتقات النفطية وبأسعار منخفضة وتنافسية، حسب الوكالة الرسمية.

وأكد رئيس الحكومة اليمنية في تصريح خاص لوكالة أنباء شينخوا الصينية أن الإصلاحات التي يقوم بها

دوائر الحكومة الصينية تجتث التكنولوجيا الأجنبية

إلى الولايات المتحدة وهي تبحث عن طرق لتحويل الطلب على منتجات تكنولوجيا صينية إلى شركات أميركية وأوروبية.

وترجع واشنطن ذلك لأسباب تتعلق بالأمن القومي، وهي تضغط على الحلفاء الأوروبيين لتجميد نشاط شركة هواوي في مشاريع البنية التحتية لشبكة الجيل الخامس للاتصالات.

ويقدر المحللون في شركة تشاينا سيكيوريتيز، أن هذه السياسة تعني استبدال ما يصل إلى 30 مليون قطعة من الأجهزة الإلكترونية في الدوائر الحكومية الصينية.

وقال بول تريولو من مجموعة أوراسيا الاستشارية إن هذا التوجه اكتسب زخما استثنائيا بعد العقوبات الأميركية الأخيرة ودرجة تزيد كثيرا على الحملات السابقة لتحقيق الاكتفاء الذاتي في التكنولوجيا.

ونذكر أن برنامج الصين 2025-20 هو مجرد رأس الرمح الجديد وأن الهدف واضح وهو مواجهة التهديدات التي تعرضت لها شركات صينية مثل هواوي وزد.تي.إي، التي منعت من شراء مكونات موردين أميركيين خلال العامين الماضيين.

بكين - كشفت صحيفة فايننشال تايمز أمس أن الحكومة الصينية أمرت جميع المكاتب والمؤسسات الحكومية بالاستغناء عن البرامج وأجهزة الكمبيوتر الأجنبية خلال الأعوام الثلاثة المقبلة، وهو ما يمكن أن يوجه ضربة شديدة لعدد من الشركات الأميركية.

وأرجعت الصحيفة معلوماتها إلى سياسة سرية يطلق عليها "2-5-3" تنص على أن 30 بالمئة من عملية الاستغناء يجب أن تتم خلال العام المقبل، تليها 50 بالمئة في عام 2021 و20 بالمئة في عام 2020.

وقالت إن هذه السياسة، التي أصدرها المكتب المركزي للحزب الشيوعي الصيني مطلع هذا العام، تأتي ردا على حظر الولايات المتحدة لشركات صينية مثل هواوي من دخول السوق الأميركية لأسباب تتعلق بالأمن القومي.

وتحرت الصحيفة أن الشركات الأجنبية تحقق إيرادات سنوية بقيمة 150 مليار دولار من أعمالها في الصين، وأن تطبيق هذه السياسة، سوف يؤثر بصورة كبيرة على الشركات الأميركية مثل شركات مثل مايكروسوفت وديل وأتش.بي.

وتسعى الصين من خلالها لزيادة الاعتماد على التقنيات المحلية، وهو ما يمكن أن يغذي التوترات التجارية ويقطع سلاسل الإمداد بين الولايات المتحدة والصين.

وكانت الولايات المتحدة اقترحت مؤخرا أن يتم فحص مبيعات التكنولوجيا

رهان أوروبي جماعي على ثورة البطاريات

يسمح بالحفاظ على إنتاج صناعي صلب في أوروبا".

وأضافت أن "صناعة البطاريات الأوروبية تسهم في تحقيق هدف الاتحاد الأوروبي بأن تكون أوروبا أول قارة خالية من الكربون بحلول عام 2050".

وتشكل محاربة التغير المناخي إحدى أولويات المفوضية الأوروبية، التي من المقرر أن تقدم غدا الأربعاء أولى تدابيرها في هذا الإطار خلال مؤتمر قمة الأمم المتحدة للمناخ في مدريد.

ويتخلف منتجو البطاريات الأوروبيون كثيرا عن نظرائهم الآسيويين، خاصة في ما يتعلق بالبطاريات المستخدمة في السيارات الكهربائية.

وتشير التقديرات إلى أن نحو 80 بالمئة من البطاريات على مستوى العالم، يتم إنتاجها في آسيا، مقابل 3 بالمئة يتم إنتاجها في أوروبا.

وتسعى وزارة الاقتصاد الفرنسية في بيان بهذا المشروع، معتبرة أن "سلسلة الأنشطة المرتبطة بصناعة البطاريات يمكن أن تتم على الأراضي الأوروبية، ما

التي ساهمت بنحو 960 مليون يورو وإيطاليا بحوالي 570 مليون يورو وبولندا بـ240 مليونا وبلجيكا بـ80 مليونا، ثم السويد بنحو 50 مليونا وفنلندا بـ30 مليون يورو.

وأكدت المفوضية أن جزءا مهما من الأرباح التي يمكن أن يحققها المشاركون في المشروع سوف يتم تقاسمها مع دافعي الضرائب بناء على آلية لاستعادة الأرباح.

ويعني ذلك أنه في حال تحقيق المشاريع "الأرباح صافية إضافية تغطي التوقعات، فسوف تعيد الشركات إلى الدول الأعضاء المعنية جزءا من أموال المساعدات، التي يتم جمعها من دافعي الضرائب".

ورحبت وزارة الاقتصاد الفرنسية في بيان بهذا المشروع، معتبرة أن "سلسلة الأنشطة المرتبطة بصناعة البطاريات يمكن أن تتم على الأراضي الأوروبية، ما

ويهدف المشروع إلى تصنيع وتطوير بطاريات ليثيوم مستقبلي "تدوم لوقت أطول ويمكن إعادة شحنها في وقت أسرع وتكون أكثر أمانا وأكثر احتراما للبيئة من البطاريات المتداولة في السوق حاليا".

ويرى الخبراء أن تطوير تكنولوجيا البطاريات تحتل موقعا مقدما في صدارة السباقات التكنولوجية المستقبلية، بسبب دورها المحوري في خفض استهلاك الطاقة وخفض الانبعاثات الضارة بالبيئة، إضافة إلى ارتباطها بجميع الحلقات التكنولوجية الأخرى.

وجاءت أكبر المساعدات من ألمانيا التي قدمت استثمارات تصل إلى 1.25 مليار يورو في المشروع، تليها فرنسا،

عزز الاتحاد الأوروبي رهانه على تطوير تكنولوجيا البطاريات، بتقديم مساعدات سخية خارج إطار قواعد المنافسة، بسبب الدور الذي يمكن أن تلعبه في خفض الانبعاثات وكونها محورا أساسيا في تكنولوجيا المستقبل.

بروكسل - سمحت المفوضية الأوروبية أمس لسبع دول في الاتحاد الأوروبي بتقديم مساعدة مالية رسمية بقيمة 3.2 مليار يورو من أجل تنمية قطاع البطاريات الإلكترونية عبر ائتلاف مكون من 17 شركة.

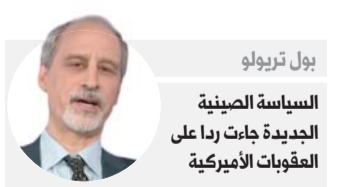
وذكر بيان صادر عن المفوضية أن تلك الاستثمارات التي سوف تقدمها ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وبولندا وبلجيكا والسويد وفنلندا "يفترض أن تفسح المجال أمام تحريك استثمارات إضافية خاصة بقيمة 5 مليارات يورو".

وأوضحت المفوضية أن تلك المساعدات المالية تتوافق مع أنظمتها المتعلقة بالمساعدات الحكومية.

3.2 مليار يورو ستقدمها 7 دول أوروبية لائتلاف يضم 17 شركة لتطوير بطاريات المستقبل

ونقل البيان عن المفوضية الأوروبية لشؤون المنافسة مارغريت فيستاغر قولها إن "هذه المساعدة سوف تسمح بأن يتطور هذا المشروع المهم من دون أن يكون خاضعا لقبود المنافسة" بعد الضوء الأخضر من المفوضية الأوروبية.

ويرى محللون أن المشروع "مهم للمصالح الأوروبية المشتركة" خاصة أنه



بول تريولو
السياسة الصينية
العقوبات الأميركية



محور تكنولوجيا المستقبل